

## متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

د. بن ابراهيم الغالي جامعة محمد خيضر بسكرة

## الملخص:

بغية تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر وتمكين البنوك الإسلامية من تقديم خدمات مصرفية راقية وتوفيرها للعملاء بما يتناسب مع رغباتهم ومستويات عالية من الجودة، وبما يكفل تحسين ربحية المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر وتوسيع شبكة انتشارها على كامل التراب الوطني، كان لابد من تهيئة البيئة القانونية الحاضنة للنشاطات المصرفية الإسلامية في الجزائر، وبما يسمح لها الاستفادة من أدوات رقابية مصرفية تتماشى وطبيعة عملها، وتشجيعها أكثر على تطوير وابتكار آليات وأدوات مالية إسلامية تتلائم وطبيعة المجتمع الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الإسلامية، النظام المصرفي الجزائري، تطوير البنوك.

**Abstract:**

In order to develop the Islamic banking industry in Algeria and to enable Islamic banks to provide high quality banking services and provide them to customers in accordance with their desires and at high levels of quality. In order to improve the profitability of Islamic banks operating in Algeria and to expand their network throughout the national territory, For Islamic banking activities in Algeria, allowing them to benefit from banking regulatory tools that are in line with the nature of their work, and encourage them to develop and innovate Islamic financial mechanisms and tools that fit the nature of Algerian society.

**Keywords:** Islamic banks, Algerian banking system, development of banks.

تنشط البنوك الإسلامية العاملة في الجزائرية في ظل واقع ملئ بالصعوبات والمخاطر، تتحدى فيه البيئة غير الإسلامية اقتصاديا، وتصطدم بالقوانين الوضعية، وتواجه منافسة شرسة من البنوك التقليدية، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود فرص حقيقية للمصارف الإسلامية لإثبات وجودها ومواجهة منافسة البنوك التقليدية، وبالتالي فإن التحديات الرئيسية شأنها شأن الفرص المتاحة للمصارف الإسلامية.

ولذا فإن مدى نجاح البنوك الإسلامية في الجزائر مرهون بتوافر شروط وظروف معينة وجب على على بنك الجزائر وضع الإطار المناسب الذي تعمل في ظله هذه البنوك.

ومن هذا المنطلق أتت الدراسة الموسومة ب: متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، كمحاولة جادة لاقتراح حلول بإمكانها الرقي بالعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، وهذا ما يمثل دافعا قويا وحديراً بالبحث والتحليل، وذلك من خلال دراسة الإشكالية التالية:

**ما هي متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؟ وهل يمكن توفير البيئة**

#### **الملائمة لنجاحها؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة فرضيتين رئيسيتين، على النحو التالي:

1. إن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر مرهون بتوفير السند القانوني والتشريعي والأدوات الرقابية والإشرافية بما يخدم خصوصياتها وطبيعتها غير الربوية؛
2. إن تطور البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر مرتبط بمدى قدرتها على ابتكار أدوات مالية إسلامية تتماشى وطبيعة المجتمع الجزائري.

ويكمن الغرض من هذه الدراسة في أن تكون مصدر إلهام للقائمين على إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية للتمكن من توفير الجو الملائم قانونيا وماليا ومحاسبيا وشرعيا لاحتضان العمل المصرفي الإسلامي من خلال وجود رؤى محددة وقابلة للتنفيذ، وذلك بغية الاستفادة من المزايا التمويلية والاستثمارية التي توفرها البنوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الوضع الراهن الذي يمر به الاقتصاد الوطني من تدني للمداخيل المالية بسبب الأزمة النفطية، وتراجع الدولة في سياستها الاستثمارية التوسعية بسبب العجز المالي.

ووفقا لطبيعة الموضوع فقد كان لزاما على الباحث الاعتماد على أسلوب محايد من خلال منهجية ملتزمة بأدوات البحث العلمي، وقد تطلب ذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق المتعلقة بالدراسة وتحليلها وفق أدوات ووسائل علمية مختلفة.

وبغية الإلمام بالموضوع محل البحث وعلى ضوء الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين، على النحو التالي:

- ✓ المحور الأول: رصد لواقع البنوك الإسلامية في الجزائر؛
- ✓ المحور الثاني: متطلبات تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

### المحور الأول : رصد لواقع البنوك الإسلامية في الجزائر

حسب آخر تقرير صدر لبنك الجزائر في 11 جانفي 2017 حول البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، فقد بلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكا، منها 6 بنوك عمومية محلية تابعة للدولة الجزائرية، و 14 بنكا خاصا تتنوع ما بين محلية وعربية وأجنبية وكلها بنوك لها صفة التجارية، منها 10 بنوك خاصة تقليدية تقدم خدمات غير إسلامية، ومصرفا واحد إسلامي برأس مال مختلط بين بنك عام وبنك خاص، وبنك واحد خاص إسلامي، وبنكين خاصين تقليديين لهما نواخذ إسلامية.

#### أولا: ظهور البنوك المزولة للمعاملات المصرفية الإسلامية في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين أوائل دول المغرب العربي احتضانا لفكرة إنشاء بنوك إسلامية، إنطلاقا من الإصلاحات التي رافقت المنظومة المصرفية الجزائرية في إطار الانفتاح الاقتصادي والمالي للجزائر و بداية التوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بموجب سن قانون النقد والقرض رقم 90 / 10 المؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990، الذي أدخل تعديلات جمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري، وسمح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة تعمل جنبا إلى جنب تحت إشراف ورقابة بنك الجزائر، مما أعطى الضوء الأخضر لتأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر في شكل بنك البركة رسميا في 20 ماي 1991 كشركة مساهمة مشتركة بين مجموعة دلة البركة البحرينية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، يمارس كافة الأنشطة البنكية و المالية، و يقوم بنشاطات البنك التجاري الشامل ويسير وفق قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية - حسب عقد التأسيس - .

وتلت هذه التجربة تأسيس بنك ثاني وهو بنك السلام الجزائري بتاريخ 2006/06/08، وذلك بموجب اتفاق بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاوله نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية إسلامية.

وبعدها تم السماح بفتح شبائيك للمعاملات المصرفية الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية (الربوية)، فتجسد ذلك في المؤسسة المصرفية العربية، والتي تعد أول مصرف دولي خاص بالجزائر في سبتمبر 1998، وكذا في المعاملات المصرفية الإسلامية التي يقدمها بنك الخليج الجزائر التابع لشركة مشاريع الكويت، والذي تأسس في الجزائر بتاريخ مارس 2004.

### ثانيا: بيئة عمل البنوك الإسلامية في الجزائر

تعرف البيئة المصرفية بصورة شاملة بأنها كافة القوى ذات الصلة التي تقع خارج حدود البنك، ويقصد هنا بالقوى ذات الصلة جميع المتغيرات أو الكيانات التي تؤثر على أداء البنك.<sup>1</sup> والمؤسسات المصرفية التي نتحدث عنها باسم البنوك الإسلامية في الجزائر، قد نشأت في بلاد إسلامية تسود فيها النظم المصرفية التقليدية وتنظمها قوانين مصرفية على النمط الغربي، وقد نشأت هذه البنوك بمقتضى قوانين تسمح من وجود مؤسسات خاصة وليس مؤسسات مالية إسلامية ولم يتم إعفائها من قوانين النظام المصرفي الربوي التقليدي السائد وقواعده، بل تنشط وتزاوّل مهامها تحت إشراف بنك الجزائر، دون أي رخصة خاصة تراعي طبيعتها واختلافها عن البنوك الربوية، وإنما تسعى هذه البنوك لإيجاد منافذ وحيل قانونية لتمرير وتطبيق بعض من صيغ التمويل الإسلامي أو تكييفها .

فالقوانين الحالية في الجزائر لا تمنع صراحة بنص قانوني واضح المعاملات المصرفية الإسلامية، وفي الوقت نفسه لا تعرفها ولا تسميها ولا تخصصها في أي نص أو بند قانوني أو تميز بينها وبين المعاملات المصرفية التقليدية الربوية، وإنما تركت القوانين مفتوحة الاحتمالات والتأويلات، وهذا ما جعل البنوك الإسلامية تمارس نشاطاتها المصرفية وفق تكييفات إجرائية في بعض معاملاتها، واتباع سياسة المحاكاة للبنوك التقليدية في البعض الآخر من المعاملات - بالرغم من أن مسميات العقود إسلامية مثل المراجعة والسلم والاستصناع... إلخ- وهذا ما جعلها محل شبهة لدى جمهور المتعاملين الذي يطلبون الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية .

وتظل بيئة الأعمال التي تزاوّل فيها البنوك الإسلامية في الجزائر نشاطاتها المصرفية، تتسم بصعوبة التموقع وتعدّد الإجراءات القانونية والتنظيمية، وطول الوقت الذي تستغرقه بعض المعاملات، وهذا راجع لبطء الإصلاحات المالية والمصرفية لمواكبة التطورات الحاصلة في المنظومة المصرفية والمالية الإقليمية والعالمية .

### ثالثا: التموقع المالي للبنوك الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري

تطورت صناعة التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر بوتيرة بطيئة، لكنها حظت بطلب متزايد على خدماتها المالية، فعلى مدى العقدين الماضيين، شهدت المصرفية الإسلامية في الجزائر زيادة التوسع في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية والانتشار في أغلب المناطق داخل التراب الوطني، وتعدّ تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة نسبيا إذا ما قورنت بتجربة البنوك التقليدية العمومية، ومع ذلك استطاعت أن تتموقع في السوق المصرفية وتفرض وجودها في وقت قياسي، لتصبح منافسا قويا للبنوك التقليدية الخاصة منها والعامة، والجدول الموالي يوضع التموقع المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر من خلال حصتها من إجمالي رأس مال النظام المصرفي الجزائري والتمويلات الممنوحة للاقتصاد الوطني سواء للقطاع الخاص أو العام، وكذا الموجودات وحجم الودائع حسب آخر الإحصائيات المتوفرة لسنة 2015 بمليارات الدولارات، كما يلي:

جدول رقم (01): التموقع المالي للبنوك الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري خلال سنة

2015 . الوحدة : مليار دولار .

البيان	رأس المال	الموجودات	حجم الودائع	حجم التمويلات
البنوك التقليدية العامة والخاصة	7,669	92,35	83,13	68,84
البنوك الإسلامية	0,2187	22,2	1,67	9,03
البنوك الخاصة ذات الشبايبك الإسلامية	0,21222	2,25	1,23	0,3442
إجمالي الجهاز المصرفي الجزائري	8,1	116.8	86,03	78,2142

المصدر : من اعداد الباحث اعتماد على :

- معطيات بنك الجزائر لسنة 2015، استنادا لسعر صرف 1 دولار = 106,9476 دج.

LA BANQUE D'ALGERIE: SITUATION DES BANQUES DE DEPÔTS en 2015.  
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur\_monetaire/tab\_2.pdf.

- البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية، إتحاد المصارف العربية، إدارة المصارف العربية، والبحوث، 28  
2016/11/

http://www.uabonline.org/ar/research/banking/1578159116081585157515781608157  
8158115831610157515/34983/0

يتضح من الجدول رقم (01) أن البنوك الإسلامية في الجزائر والمثلة في كلا من بنك البركة وبنك السلام الجزائريين يستحوذان على نسبة معتبرة من موجودات السوق المصرفية في الجزائر بنسبة تقدر بـ 19%، بينما حصة البنوك الإسلامية من رأس مال السوق المصرفية الجزائرية محدود جدا إذ لا تتجاوز نسبة 2,7% أي ما قيمته 2,17 مليار دولار أمريكي خاصة إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية العامة التي تستحوذ على نسبة 88,3% من إجمالي رأس المال النظام المصرفي بقيمة قدرها 7,1523 مليار دولار، وكذا البنوك التقليدية الخاصة التي تحوز أكثر من البنوك الإسلامية بنسبة 6,38% برأس مال قدره 0,51678 مليار دولار.

كما أنها تستقطب في مجملها نسبة ضعيفة جدا من حجم ودائع النظام المصرفي الجزائري، والتي تقدر بـ 1,86% بقيمة لا تتجاوز 1,67 مليار دولار، مما يعني أن إقبال المودعين الجزائريين في التعامل مع البنوك الإسلامية بفتح حسابات في شكل ودائع جارية أو لأجل أو ودائع مقدمة كضمان يظل محتشما، في حين أنها تساهم في تقديم تشكيلة مختلفة من التمويلات للإقتصاد الجزائري سواء للقطاع الخاص أو العام وفق عدة صيغ تمويلية إسلامية بنسبة معتبرة ناهزت 11,54% بقيمة مالية مساوية لـ 9,03 مليار دولار أمريكي في سنة 2015، مع تحقيقها لأرباح صافية بنسبة 15% وتعتبر من بين النسب الأعلى في المنظومة المصرفية الجزائرية، ويبقى توسع وانتشار البنوك الإسلامية في الجزائر من خلال شبكة تعاملاتها على مستوى التراب الوطني محدودة على الرغم من تسارع وتيرة إنشاء وكالات لها خلال السنوات الأخيرة، بينما تبقى البنوك الخاصة ذات النواذ الإسلامية الأقل استقطابا للودائع مع محدودية مشاركتها في العملية التمويلية مقارنتها بالبنوك الإسلامية الخالصة.

أما فيما يخص البنوك التقليدية التي لديها نواذ للتعاملات الإسلامية فإن النسبة المحسوبة هي إجمالية دون فصل قيم المعاملات المالية الإسلامية عن التقليدية، فهي فقط لتوضيح أنها لو كانت معاملاتها إسلامية بالكامل فسيبرز ذلك من مكانة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية.

#### رابعا: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر

تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر عقبات كثيرة وتحديات بالجملة تحول دون انتشارها ونموها وتوسيع منتجاتها في السوق البنكية الجزائرية، وتنقسم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية.

## 1. التحديات الخارجية: و نوجزها فيما يلي:

- أ. خضوع البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر لمعايير وضوابط مصرفية وقانونية لا تتفق مع طبيعة عملها، ولا تراعي خصوصياتها الإسلامية، إذ تلزمها السلطات الرقابية والتنفيذية بنفس المعايير والضوابط المالية التي تطبقها على البنوك التقليدية؛
- ب. تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر منافسة قوية ليس فقط فيما يخص مستوى جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها، وإنما في اقتحام البنوك التقليدية لسوق الخدمات المصرفية الإسلامية على غرار بنك خليج الجزائر؛
- ج. تتعرض البنوك الإسلامية في السنوات الأخيرة إلى هجمات إعلامية شرسة، تكيل بلا هوادة الاتهامات والانتقادات اللاذعة لهذه المصارف والعاملين فيها، والسعي إلى التشكيك في طرق وأساليب التعامل الشرعي التي تتبناها.

## 2. التحديات الداخلية: تواجه البنوك الإسلامية تحديات داخلية عديدة، نوجز أهمها فيما يلي:

- أ. النقص في الأدوات المالية المبتكرة كالصكوك مثلا، والتي بمقتضاها يمكن تسريع تدوير الأموال، وإيجاد مصادر سريعة للسيولة؛
- ب. نقص الموارد البشرية والكوادر المؤهلة تأهيلا شرعيا ومحاسبيا وماليا القادرة على قيادة التمويل الإسلامي؛
- ج. عدم وجود هيئات رقابة شرعية في المستوى المطلوب؛
- د. ارتفاع تكلفة التمويل الإسلامي في الجزائر والتي تصل في بعض الحالات إلى 20% من إجمالي الصفقة أعلى من البنوك التقليدية.

## خامسا: الفرص المتاحة للبنوك الإسلامية في الجزائر

لا يمكن النظر إلى وضعية البنوك الإسلامية في الجزائر من منظار متشائم وهو منظار التحديات، لنغلق أمامها طريق النجاح كما يفعل الكثير من الباحثين الذين يريدون إبادة تجربة البنوك الإسلامية في مهدها، متغاضين عن فرص حقيقية للنجاح وإثبات الوجود، ولعل من أهم فرص نجاح تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر ما يلي:

1. تنوع صيغ التمويل الإسلامية من مشاركات ومضاربات... الخ ، مما يسمح بتغطية كافة القطاعات الاقتصادية، وتلبية جزء كبير من احتياجات الأفراد و المجتمع، وبالتالي استقطاب شرائح متعددة من المجتمع الجزائري ؛
2. تقدر نسبة المسلمين في الجزائر ب 99% بتعداد سكاني فاق 40 مليون نسمة، وبمحدود 75% منهم شباب يطمح لإنشاء مشروعاتهم الخاصة، وهذا ما يمثل سوقا حقيقية للبنوك الإسلامية ، وخاصة بعد تزايد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر؛
3. تعتبر البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من بين البنوك الأعلى ربحا صافيا في المنظومة المصرفية الجزائرية بمعدل بلغ 15%، ومرشح للارتفاع في السنوات القليلة القادمة، خاصة مع تزامن ذلك مع توسع شبكة البنوك الإسلامية في الجزائر؛
4. عجز تمويل الدولة الجزائرية لبعض القطاعات التنموية خاصة بعد الأزمة النفطية وتراجع مداخيل الخزينة العمومية، وصعوبة على الاستمرار في تمويل المشاريع المختلفة وبالأخص المتعلقة بالبنى التحتية، وهذه الوضعية تفتح المجال بشكل واسع أمام البنوك الإسلامية الجزائرية للدخول كطرف فعال في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

### المحور الثاني: متطلبات تطوير البنوك الإسلامية في الجزائر.

يتمكن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر أن تقوم بدور بالغ الأهمية والتأثير على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، وذلك لما تتمتع به من قدرات تمويلية للمشروعات بكفاءة عالية، ولكن هذا مرهون بمدى توفير الظروف المناسبة لتطوؤها والمتماشية مع طبيعتها المختلفة عن البنوك التقليدية.

#### أولا: تهيئة البيئة القانونية والتشريعية الملائمة لعمل البنوك الإسلامية:

يعتبر القانون المصرفي الأرضية الصلبة التي تتركز عليها البنوك في مزاولة نشاطاتها دون الحياد عن المبادئ واللوائح المبينة فيه ومع مراعاة لطبيعة هذه البنوك، والبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر تنشط في ظل قانون لا يراعي طبيعتها واختلافها عن غيرها من البنوك التقليدية.

#### 1. البنوك الإسلامية في القانون المصرفي الجزائري:

إن المتتبع للقوانين الناضمة والمؤطرة لعمل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، لا يجد ذكرا ولا مفهوما لآليات وأدوات التمويل الإسلامي، إذ لم ينص قانون النقد والقرض رقم 90 - 10 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 أبريل 1990م الموافق لـ 19 رمضان 1410هـ، ولا الأوامر



المعدلة له والمتعلقة بالأمر رقم 3-11 الخاص بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 26 أوت 2003م الموافق لـ 27 جمادى الثانية 1324 هـ، والنظام رقم 09-03 الخاص بالقواعد العامة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية الصادر بتاريخ 26 ماي 2009م الموافق لـ 01 جمادى الثانية 1430 هـ، وكذلك الأمر رقم 10-03 المؤرخ في 26 أوت 2010م الموافق لـ 16 رمضان 1431 هـ والمتعلق بالنقد والقرض، أو أي تعليمة صادرة عن بنك الجزائر لم تنص بلهجة صريحة وواضحة على تبني نموذج البنوك الإسلامية في صرح النظام المصرفي الجزائري، فالبيئة القانونية المصرفية في الجزائر هي بيئة صممت لتتماشى ومتطلبات البنوك التقليدية الكلاسيكية بدرجة أكبر.

إذ تمارس البنوك المسماة بالبنوك الإسلامية - في قانونها التأسيسي - أعمال الصيرفة الإسلامية من خلال استغلال مواد قانونية في التشريعات المصرفية مفتوحة الاحتمالات والتأويلات لا تمنع صراحة النشاطات المصرفية الإسلامية، وإنما لا بد لها من الرجوع للبنك المركزي للحصول على إذن منه في تطبيق أي صيغة جديدة، وهذا ما حد من امكانية توسع البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من الانتشار وتحقيق ما كان مرجوا منها.

## 2. المتطلبات القانونية المساعدة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر:

للرقي بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر كان لزاما على القائمين على النظام المصرفي الجزائري مراجعة قانون النقد والقرض الحالي وفق نص قانوني واضح وصريح لا يقبل التأويل حول المعاملات المصرفية الإسلامية أو سن قانون جديد يحكم المعاملات المصرفية الإسلامية من الناحية التعاقدية والقانونية ويضبط تعاملاتها المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وتقنين العمل المصرفي للبنوك الإسلامية يكون محكوم بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أنّ عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية، كما أن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

ولتحقيق ذلك يتم اقتراح التدابير التالية:

- أ. مراعاة الأحكام الشرعية الضابطة للمعاملات المصرفية الإسلامية بالتعاون مع المؤسسات المالية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي ومعاهد البحث الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف؛
- ب. دراسة الممارسات الميدانية الناجحة لنماذج الصيرفة الإسلامية في عديد من الدول الرائدة في هذا المجال على غرار دول الخليج وماليزيا، ومحاولة الاستفادة منها في بناء قانون ينظم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛
- ج. تخضع المصارف الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية إلى رقابة شرعية لمراقبة أعمال المصارف، بحيث يجب أن يتفق نشاطها مع أحكام الشريعة الإسلامية؛<sup>3</sup>
- د. مراعاة تعاملات الجهات الرقابية لطبيعة البنوك الإسلامية واختلافها عن البنوك التقليدية في سن أدوات رقابية تنسجم مع الوظائف التي تؤديها البنوك الإسلامية بالشكل الذي يوفر لها قدرة ومرونة أكبر للقيام بنشاطاتها؛
- هـ. فيما يتعلق بحصول البنوك الإسلامية الجزائرية على الموارد المالية واستخداماتها، لا بد من سن قانون عدم إلزامها بالوسائل التي تنطوي على سعر الفائدة الربوي المحرم شرعا، وكذلك في ضبط علاقاتها مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ثانيا: توفير أدوات الرقابة المصرفية الملائمة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية:

يوجد في المصارف المركزية سلطة إشرافية ورقابية يناط بها الترخيص للوحدات المالية والمصرفية العاملة ورقابتها والإشراف عليها، للتأكد من قيامها بتنفيذ شروط ومواصفات النظام الرقابي عليها، والمؤسسات المالية الإسلامية شأنها شأن المؤسسات المالية الأخرى، تخضع للرقابة والإشراف المركزي على أعمالها، وإن كثيرا من المصارف المركزية لم تنتهياً بعد لوضع الأطر الرقابية والإشراف الملائمة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وبالتالي تواجه المصارف الإسلامية تحديا حقيقيا في كيفية تأسيس هذه العلاقة لكي تكون رافدا هاما لنجاحها<sup>4</sup>.

ومن بين الأدوات الرقابية التي تقف عائقا أمام البنوك الإسلامية في تحقيق أهدافها، والتي تتطلب إيجاد حلول لتكييفها مع طبيعة عملها من طرف البنك المركزي، نجد أهمها:

- مشكلة الاحتياطي القانوني؛

- مشكلة السيولة؛
- مشكلة الملجأ الأخير للإقراض.

وتجدر الإشارة أن هناك أدوات أخرى تطبق على البنوك بصفة عامة، وهي لا تتماشى مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي ولا يمكن تعديلها لتتلاءم مع طبيعة البنوك الإسلامية، نظرا لتعارضها في المضمون والغرض مع مبدأ عدم التعامل بالربا، وهي تشمل كلا من سياسة السوق المفتوحة والتي تتعامل بالسندات الحكومية وأذونات الخزانة، وأيضا أداة سعر الخصم وإعادة الخصم بفائدة ربوية.

### 1. معالجة مشكلة الاحتياطي القانوني:

تستخدم البنوك المركزية أداة الإحتياطي الإلزامي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية، وكذلك لحماية المصارف التجارية من ناحية أخرى بوضع نسبة معينة من الودائع كإحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان مما يؤثر على السيولة لديها<sup>5</sup>، إذ يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة مما يغير بدوره قدرة المصارف التجارية الكمية على منح الائتمان<sup>6</sup>.

إذا كان الهدف من فرض نسبة الإحتياطي القانوني هو التحكم في مقدرة البنوك على توليد الودائع وتأثيراته على حجم العرض النقدي، وأيضا حماية أموال المودعين وضمان ردها إليهم، فيمكن للبنك المركزي أن يفرض هذه النسبة على الودائع الجارية فقط لدى البنوك الإسلامية، أما حسابات الاستثمار فإنها مودعة لدى البنوك الإسلامية لغرض استثمارها في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، والبنك الإسلامي مؤتمن عليها وليس مدينا بها لأصحابها ويتحمل البنك الإسلامي مع أصحابها نتائج هذا الاستثمار من ربح أو خسارة<sup>7</sup>.

لذلك شمول نسبة الإحتياطي القانوني الودائع لأجل والتي غرضها استثماري سيحد من قدرة البنك الإسلامي على الاستثمار وتوظيف الأموال بتجميد جزء منها في شكل احتياطات على الديون، في حين هي ودائع غرضها استثماري وفق أسس المضاربة والمشاركة، وأصحابها هم مستثمرون وليسو دائنين، وبطبيعة الحال نتيجة هذا الإجراء المفروض من البنك المركزي سيضيع فرص تعظيم الأرباح من طرف البنوك الإسلامية.

فالنسبة لبنك الجزائر، ففي ظل تراجع مداخيل الدولة بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014، فقد أقر محافظ بنك الجزائر فرض نسبة الإحتياطي الإلزامي على البنوك العاملة في الجزائر بنسبة

تقدر 8% بعد أن كانت في السابق تقدر 12 %، وهذا للسماح للبنوك العاملة في الجزائر - دون التمييز بينها - برفع قدراتها التمويلية، وزيادة ملاءمتها المالية، ولزيادة حجم السيولة لديها، وهذا الإجراء يشمل كل الودائع سواء الجارية منها أو الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، مما يعني أن بنك الجزائر لا يعطي ميزة نسبية للودائع الاستثمارية الموضفة في البنوك الإسلامية وفق أساس تشاركي.

وعليه فإنه يجب على البنك المركزي التفتن لهذا الخلل التقني في المعالجة النقدية للاحتياجات الإجبارية على الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية وذلك بما يلي:<sup>8</sup>

- أ. عدم إخضاع الحسابات الاستثمارية (الودائع الاستثمارية) لدى البنوك الإسلامية لسبة الاحتياطي الإلزامي؛
- ب. تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى أقل نسبة ممكنة مع مراعاة طبيعة الحسابات الاستثمارية.

## 2. معالجة مشكلة نسبة السيولة في البنوك الإسلامية:

تمثل نسبة السيولة ماتحتفظ به المصارف من الأصول السائلة إلى الودائع والالتزامات الأخرى، ويكمن للمصرف المركزي تشجيع المصارف على اقتناء أنواع معينة من الأصول المرغوبة لديها، وذلك بإدخالها ضمن الأصول السائلة، وهذا ما يؤدي بالتالي إلى تقليل حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف بمقدار مقتنياتها من هذه الأموال.<sup>9</sup>

وإن أساس مشكلة السيولة للبنوك الإسلامية يكمن في التوفيق بين السيولة والربحية، حيث تفرض عليه نسبة السيولة بأن يوفر معظمها على شكل نقدي أو سائل، مما يجرمه ويجرم المودعين من العائد، في حين تغطي البنوك التقليدية هذه النسبة بموجودات قابلة للتسييل كأذونات الخزانة والسندات الحكومية والأوراق التجارية المحصومة، وهي العناصر التي لا تتوفر للبنوك الإسلامية<sup>10</sup>.

وعليه فإنه على بنك الجزائر مراعاة طبيعة البنوك الإسلامية في تحديد نسب السيولة المفروضة عليها بما لا يضر برحيتها وطبيعة الودائع الاستثمارية لديها، إذ من الممكن تخفيض نسبة السيولة المفروضة على البنوك الإسلامية في جزئها المتعلق بالودائع الاستثمارية دون الودائع الجارية، والسماح لها بتملك الأصول الثابتة والمنقولة، لأنها تعمل بالنشاط التجاري مباشرة فيما يتعلق بالصيغ التمويلية

القائمة على البيوع كالمراجحة للآمر بالشراء والبيع بالتقسيط... ولا تستطيع إيداع فوائضها المالية لدى مصارف تقليدية بفائدة ربوية (قرض فائض الاحتياطي الإلزامي).

### 3. معالجة مشكلة الملجأ الأخير للإقراض للبنوك الإسلامية:

تحتاج البنوك الإسلامية إلى أدوات عديدة من أجل السيولة النقدية لديها، إذ تصادفها دائما فترات قصيرة تكون لديها أموال نقدية فائضة عن حاجاتها القصيرة الأجل، كما تصادفها أحيانا فترات تحتاج فيها إلى دعم سيولتها باللجوء إلى مؤسسات وجهات أخرى لمساعدتها<sup>11</sup>، كالبنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للإقراض، لكن مبدأ عمل البنوك الإسلامية الذي يفرض عليها عدم التعامل بالربا أخذًا وعطاءً يفرض على البنك المركزي إيجاد حلول أخرى لتلبية الاحتياج المالي للبنوك الإسلامية.

وفيما يلي بعض الاقتراحات لحل مشكلة الملجأ الأخير للإقراض في البنوك الإسلامية، كما

يلي:<sup>12</sup>

- أ. أن يقدم المصرف المركزي النقد على أساس المضاربة أو المشاركة؛
- ب. عمل صندوق مشترك للسيولة بين البنوك الإسلامية بإيداع نسبة من السيولة على أن تقدم للمصرف حال حاجته للسيولة؛
- ج. تقديم النقد من البنك المركزي كقرض حسن؛
- د. الأخذ من الاحتياطي القانوني الإلزامي الذي يدفعه المصرف الإسلامي لتوفير السيولة.

ثالثا: تطوير آليات وابتكار أدوات مالية إسلامية تتماشى وطبيعة المجتمع الجزائري.

إن القوة الدافعة لعمل البنوك الإسلامية هي الابتكار المالي، والذي يعد نواة القطاع المصرفي الإسلامي، بكونه مقياس لأداء وفعالية وكفاءة البنوك في سعيها لتحقيق الريادة في قطاع الصناعة المصرفية، والتي من شأنها تعزيز السيولة المالية، وتطوير الأدوات المالية وإيجاد قنوات للتنوع في الإيرادات في ظل مستويات مقبولة من المخاطر، وبكل تأكيد تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء دون الخروج عن إطار فقه المعاملات المالية الإسلامية .

## 1. تعريف الابتكار المالي المصرفي:

يعرف الابتكار المالي أو ما يسمى بالهندسة المالية، "بأنها التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات و آليات مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل"<sup>13</sup>، وهو بذلك يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة التالية:<sup>14</sup>

- أ. ابتكار أدوات مالية جديدة؛
  - ب. ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة؛
  - ج. ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل: إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشروعات معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع؛
  - د. وأن تكون الابتكارات في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشريعة الإسلامية.
- والابتكار المالي يعكس قدرة البنك على التوصل إلى ما هو جديد غير مألوف وغير متداول أو إعادة تطوير ما هو مطبق، بحيث يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق والميل نحو تقديم منتجات وخدمات وتقنيات مالية ومصرفية مصممة خصيصاً لتلبية حاجيات العملاء والمتوافقة مع ضوابط وقواعد فقه المعاملات المالية الإسلامية.

## 2. الأسس التي يجب على البنوك الإسلامية الجزائرية الاستناد عليها في الابتكار المالي:

ولكي ترقى البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر إلى مصاف نظيراتها في دول الخليج العربي وتمتكن من مجابهة المنافسة الحادة المفروضة عليها من قبل البنوك التقليدية، وجب عليها أن تستند في عملية الابتكار المالي على مجموعة من الأسس والقواعد، وهي:

- أ. اعتماد الشريعة الإسلامية أساساً لجميع التطبيقات واتخاذها مرجعاً لا يمكن الحياد عنها، والرجوع إلى المدققين الشرعيين وجعلهم طرفاً في الابتكار المالي بدلا من كونهم مستشارين على غرار بنك البركة الجزائري؛
- ب. استبعاد الفوائد الربوية في الصيغ والآليات المبتكرة دون التحايل بصيغ شبيهة بأدوات البنوك التقليدية مما يجعلها محل اختلاف بين المتعاملين مع هاته البنوك كمنتوج اقتناء السيارات المطبقة في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر؛

- ج. ضرورة تجنب ابتكار أدوات مالية جديد تكون فيها شبهة الجهالة أو الغرر أو الغبن وأكل أموال الناس بالباطل، مثل آليات تطبيق غرامات التأخير أو إستغلال حاجة الآخرين لتحقيق مكاسب مبالغ فيها كعقود شراء السكنات المطبقة في البنوك الإسلامية الموجودة في الجزائر؛
- د. الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة كسبا وغرما.
- هـ. ضرورة أن يستند الابتكار المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الجزائرية إلى تخفيض تكاليف التمويل المرتفعة نسبيا مقارنة بالبنوك التقليدية والتي تصل في بعض الحالات إلى 20% أو أكثر.

### 3. قضايا مهمة للابتكار المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية:

بغية تنمية وتطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، وزيادة الكفاءة الاقتصادية للبنوك الإسلامية كان لزاما عليها أن تعمل على تحسين أدائها ووظائفها من خلال التركيز على جوانب القصور والنقص فيها، ونجد من بين أهم القضايا التي يجب التركيز على الابداع والابتكار فيها ما يلي:

- أ. تحسين نظم المدفوعات البنكية إلكترونيا باستغلال التطور التقني الحاصل في مجال الوسائط الإلكترونية والرقمية مما يقلص الضغط على شبائيك السحوبات الجارية لدى البنوك ويحقق التنوع في مصادر ربحية البنك الإسلامي؛
- ب. حل مشكلة السيولة الفورية دون اللجوء للبنك المركزي أو الاقتراض من بنوك تقليدية بابتكار منتجات مصرفية إسلامية جديدة تدعم استقطاب الودائع وتزيد من القدرات التمويلية؛
- ج. إيجاد حلول للتحوط ضد المخاطر المالية وفق طرق آمنة وغير تقليدية لتنفيذ العمليات المصرفية؛
- د. تسهيل تواصل العميل مع البنك من خلال قنوات متعددة سواء الانترنت أو الهاتف الذكي أو مركز خدمة العملاء أو البريد الصوتي أو الرسائل النصية القصيرة؛
- هـ. تسريع عملية معالجة البيانات فيما يتعلق بالتحويلات النقدية وغير النقدية ودراسات ملفات التمويل بمختلف الصيغ المالية الإسلامية؛
- و. محاولة تلبية رغبات العملاء المتنوعة وتغطية كافة القطاعات الاقتصادية التي ترغب في التمويل والاستثمار من البنوك الإسلامية؛

ز. محاولة إيجاد آليات وصيغ تمويلة للمساهمة في تمويل المشاريع الكبرى التي تهم الدولة لتخفيف العبء عن الخزينة العمومية خاصة في حالة التقشف وتراجع مداخيل الدولة الجزائرية، على غرار منتج الصكوك الإسلامية؛

ح. محاولة تخفيض تكلفة التمويل للمنتجات الإسلامية القائمة كالمراجعة للأمر بالشراء والبيع بالتقسيط في قطاع السيارات وكذا العقارات المرتفعة نسبيا مقارنة بالبنوك التقليدية الأقل تكلفة بالصيغ الربوية .

ط. البحث عن منتجات مصرفية إسلامية بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية دون محاكاة تامة لها مع إمكانية اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه من أدوات التمويل والتقنيات البنكية التي تقوم على المنظومة البنكية التقليدية.

#### 4. متطلبات الابتكار المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية:

للقوى بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر في مجال الابتكار والتطوير المالي لا بد من تظافر مجموعة من العوامل والشروط، أهمها ما يلي:

أ. توظيف كوادر وإطارات بشرية مدربة ومكونة بما يكفل القدرة على التطوير والابتكار مع متابعة تأهيلها مستقبلا؛

ب. إبرام البنوك الإسلامية لاتفاقيات تعان مع جامعات ومراكز بحث محلية وعالمية متطورة بإمكانها المساهمة في الابتكار المالي الإسلامي؛

ج. توافر مكاتب وخبراء للدراسة المستمرة لاحتياجات العملاء المتنامية والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لتلبيتها قدر الإمكان؛

د. المتابعة الدورية لتطورات السوق المصرفية بشقيها التقليدية والإسلامية محليا وعالميا والتغيرات الحاصلة على المستوى المالي والاقتصادي.

#### الخاتمة:

لا شك أن تجربة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر والتي تربو عن 26 سنة لها إنجازات وإخفاقات مقارنة بالدور المنوط لها، وأن سد الفجوة بين ما هو محقق وما ينبغي أن يكون في ظل متغيرات عديدة تنشط في ظلها البنوك المسماة إسلامية في الجزائر يتعلق ببعض التدابير الجادة، والتي



يمكن إعتبارها من بين الأولويات الواجب إدراجها في جدول أعمال إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية في السنوات القادمة.

وعلى ضوء ما تم استعراضه حول موضوع متطلبات تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، اتضح أنه بإمكان البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر أداء دور جوهري على صعيد التمويل والاستثمار لمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في ظل الوضعية الحرجة للاقتصاد الوطني وتداعيات الأزمة النفطية على الإيرادات المالية للدولة الجزائرية، وذلك نظرا للإمكانيات المالية المعتبرة التي يتمتع بها كلا من بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر إضافة للنوافذ الإسلامية في كل من بنك الخليج الجزائر والمؤسسة المصرفية العربية، وهذا مرهون بإجراء حزمة من الإصلاحات المصرفية على مستوى كل الأصعدة القانونية والمالية والمحاسبية والمؤسسية... بما يسمح للبنوك الإسلامية الجزائرية الاستفادة من مزايا تشريعات مصرفية تزيد من قدرتها ومرونتها في أداء مهامها المصرفية الإسلامية المنوطة بها .

#### قائمة الهوامش والمراجع:

- 1 طارق طه: إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، حار الفكر الجامعي -الإسكندرية، مصر-2007، ص(104).
- 2 سليمان ناصر وعبد الحميد بوشمة: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 07 - جامعة ورقلة- 2009-2010 ، ص( 311).
- 3 بورقية شوقي: الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع -عمان، الأردن-2014، ص(99).
- 4 سامر مظهر قنطاجي: صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم -حلب، سورية- 2010، ص(291، 292).
- 5 زكرياء الدوري ويسري السامرائي: البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع -عمان، الأردن-2006، ص(211).
- 6 نصر حمود ميزان: أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، الأردن- 2009، ص(82).
- 7 أحمد شعبان محمد: إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودوره في البنوك المركزية، الدار الجامعية للنشر -الإسكندرية، مصر- 2006، ص(211).
- 8 نفس المرجع السابق، (بتصرف).

- <sup>9</sup> زياد رمضان ومخفوف جودة: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع- عمان، الأردن- 2013، ص(207).
- <sup>10</sup> ناصر سليمان: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الريام-الدار البيضاء، الجزائر- 2006، ص(323).
- <sup>11</sup> منذر قحف: أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية -كوالالمبور ماليزيا-2011، ص(166).
- <sup>12</sup> عبد الله إبراهيم نزال ومحمود حسين الوادي: الخدمات في المصارف الإسلامية آليات تطوير عملياتها، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، الأردن-2010، ص(147). بتصرف
- <sup>13</sup> سامي السويلم : صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب -الكويت -أفريل 2004، ص (5).
- <sup>14</sup> عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 02 - المملكة العربية السعودية - 2007، ص (11).